

Distr.: General
14 February 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من اسماعيل شرقي مفوض مفوضية السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، ويرد في مرفق الرسالة بيان بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في جلسته ٤١٦ المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في أديس أبابا. وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

260214 260214 14-23571 (A)



مرفق

لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشير قلقاً بالغاً لدى الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بل ولدى بقية المجتمع الدولي.

ومنذ أن استلمت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى مقاليد الأمور من بعثة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ما فتئت تبذل جهوداً دؤوبة لإنجاز ولاية معتمدة في ذلك على منجزات بعثة توطيد السلام.

وبدعم من قوات عملية سنغاري الفرنسية، أحرزت البعثة مكاسب كبيرة نحو تحقيق استقرار الحالة وتهيئة الظروف المساعدة على تحقيق الانتقال الناجح، وذلك رغم ما واجهته من تحديات كبيرة.

وكانت هذه هي الخلفية التي نظر على أساسها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسته ٤١٦ المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأحيل إليكم طيه بالنيابة عن رئيسة المفوضية، نكوسازانا دلاميني - زوما، البيان الذي اعتمدته مجلس السلم والأمن في ختام الجلسة (انظر الضميمة). وأرجو ممتناً تعميمه على أعضاء مجلس الأمن للعلم ولاتخاذ الإجراء المناسب.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن التقدير العميق الذي يكنّه الاتحاد الإفريقي للأمم المتحدة لما تقدمه لبعثة الدعم الدولية من دعم موصول، ولأبلغها في هذا الصدد أن الاتحاد الإفريقي يشكرها جزيل الشكر على إعاره خبرائها إلى بعثة الدعم الدولية.

(توقيع) إسماعيل شرقي

السفير

مفوض السلم والأمن

ضميمة

[الأصل: بالإنكليزية]

اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في جلسته ٤١٦ المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ القرار التالي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى:

إن المجلس،

١ - يحيط علماً بتقرير رئيس المفوضية بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى - MISCA [PSC/AHG/3(CDXVI)]، وكذلك بالبيان الذي أدلى به رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

٢ - يشير إلى البيان (PSC/PR/COMM (CCCLXIII) الذي اعتمد في جلسته ٣٦٣ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي أدان فيه المجلس الاستيلاء غير المشروع لجماعة سليكا على السلطة وما أعقبه من تغيير للحكومة مخالف للدستور، وإلى بياناته وبياناته الصحفية اللاحقة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك البيان PSC/AHG/COMM.2 (CDXI) الذي اعتمد في جلسته ٤١١ المعقودة في بانجول، غامبيا، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

٣ - يشيد بالرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبرئيس اللجنة التابعة لها المعنية بمتابعة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهما على التوالي ادريس ديبى اتنو، رئيس تشاد، ودينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، وبالقادة الآخرين لبلدان المنطقة، على التزامهم المتواصل بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحيط علماً مع الارتياح بالقرارات المهمة التي اتخذتها الدورة الاستثنائية لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية المعقودة في نجامينا، يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويعيد تأكيد الدور القيادي الذي يضطلع به كل من الرئيس الحالي للجماعة ورئيس لجنة المتابعة لتقديم الدعم السياسي لعملية الانتقال، ويعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها. ويحث المجتمع الدولي ككل، بما في ذلك الأمم المتحدة، على أن يقدم للجهود التي يبذلها قادة بلدان المنطقة كل ما يلزم من دعم لتيسير القيام بتحريك دولي فعال لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى؛

٤ - يعرب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة إزاء استمرار الهجمات ضد المدنيين في أماكن مختلفة من

أراضيها، وذلك على الرغم مما أحرز على الميدان من تقدم لا يمكن إنكاره يعود الفضل فيه إلى العمل الذي تقوم به بعثة الدعم الدولية وقوات عملية سنغاري الفرنسية. **ويلاحظ بقلق بالغ** ارتفاع حدة التوتر الديني والطائفي المتصاعد جراء التجاوزات التي ترتكبها عدة جماعات مسلحة كجماعة "سليكا" سابقا وجماعة مناهضي بالাকা؛

٥ - **يطالب** جميع الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم قادة جماعة "سليكا" سابقا و "مناهضو بالাকা" والمسؤولون في نظام الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، أن يدعوا أنصارهم بشكل لا لبس فيه إلى وضع حد فوري للهجمات التي يشنونها ضد المدنيين وأي عمل آخر قد يقوض الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى تعزيز المصالحة. **ويهيب** بالمفوضية أن تراجع وتعديل، حسب الاقتضاء، قائمة أسماء الأفراد المستهدفين بالجزاءات، على النحو المبين في المرفق الملحق ببيانه (PSC/PR/COMM(CCCLXIII)؛

٦ - **يرحب** بقيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن التابع ٢١٢٧ (٢٠١٣) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. **ويرحب أيضا** بقرار مجلس الأمن بأن تُفرض، وفقا للفقرة ٥٧ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، لفترة أولية مدتها سنة واحدة، تدابير بتضييق السفر وبتجميد الممتلكات ضد الأفراد والكيانات الذين تحددهم لجنة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن. **يطلب** من المفوضية وبعثة الدعم الدولية، وكذلك من جميع الدول الأعضاء، توفير كل ما يلزم من دعم للفريق الذي سينشئه الأمين العام للأمم المتحدة عملا بالفقرة ٥٩ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)؛

٧ - **يرحب** هيئة مفوضية تحقيق دولية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لاستجلاء حقيقة الانتهاكات التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ضد قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، **ويطلب** من بعثة الدعم الدولية أن تقدم لها ما يلزمها من دعم، عند الاقتضاء. **ويرحب** بقيام الهيئة بنشر مجموعة أولى من مراقبي حقوق الإنسان ضمن بعثة الدعم الدولية. **ويطلب** إلى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للمساهمة في تعزيز واحترام حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن تقدم إليه تقريرا خاصا عن ذلك؛

٨ - **يشدد** على أن المسؤولية الأساسية المنوطة بالأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى تتمثل في إنهاء العنف وتحقيق استقرار الحالة الأمنية، وتعزيز المصالحة الوطنية وإيجاد حل دائم للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها البلد. **ويشدد** كذلك على ضرورة

المسارعة بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية المنصوص عليه في بيان الدورة الاستثنائية لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية المعقودة يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، **ويطلب** إلى الأمانة العامة للجماعة، وإلى المفوضية أن تقدما للوسيط وللأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى كل ما يلزم تقديمه من دعم؛

٩ - **يرحب** بإنشاء الهيئة الوطنية للانتخابات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبالدعم الذي أصبح يقدمه لها الشركاء منذ الآن، وبالخطوات التي اتخذتها بعثة الدعم الدولية لتأمين الأماكن التي تؤوي مكاتب الهيئة، **ويدعو** إلى حشد المزيد من الدعم لها. **ويرحب** أيضا بانتخاب المجلس الوطني الانتقالي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ السيدة كاترين سامبا - بانزا رئيسة للدولة في فترة الانتقال، وبتعيين رئيس وزراء في وقت لاحق في شخص السيد اندريه نزابياكي وتشكيل حكومة جديدة. **ويعرب عن الأمل** في أن تعطي هذه التدابير زخما جديدا لعملية الانتقال وكفالة الانتهاء منها في غضون الإطار الزمني المتفق عليه؛

١٠ - **يكرر الإعراب عن تقديره** للبعثة وقيادتها للجهود التي تبذل بدعم من عملية سنغاري الفرنسية في بيئة بالغة الصعوبة، **ويرحب** بالنتائج المهمة التي تحققت بالفعل في استعادة الأمن في بانغي وفي تحقيق الاستقرار في البلد، **ويحث** البعثة على مواصلة الإجراءات التي بادرت إلى اتخاذها. يشكر البلدان المساهمة في البعثة بقوات وأفراد شرطة، **ويحث** المفوضية على متابعة العمل نحو إيجاد مزيد من القوات على أساس الإجراءات النافذة فيما يتعلق بعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي وفي حدود القيود الصارمة المفروضة على القوام المأذون به لبعثة الدعم الدولية، **ويطلب** إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة أن تبدي التعاون اللازم في هذا الشأن؛

١١ - **يحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على أن تغتنم الفرصة التي يتيحها لها مؤتمر المانحين المقرر عقده في أديس أبابا في ١ شباط/فبراير ٢٠١٤ للمساهمة في تمويل بعثة الدعم الدولية على نحو يتفق مع الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢١٢٧ (٢٠١٣)، **ويشير** إلى البيان PSC/AHG/COMM.2(CDXI) مع الإحاطة علما بالرسالة المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة من رئيسة المفوضية إلى أعضاء مجلس السلم والأمن، **ويطلب** إلى جميع أعضائه المساهمة في ميزانية بعثة الدعم الدولية؛

١٢ - **يكرر الإعراب عن تقديره** لشركاء الاتحاد الإفريقي، وهم الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي، **ويحيط علما مع الارتياح** بما تقدمه الأمم المتحدة من دعم فني على نحو يتفق مع أحكام الفقرة ٣٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) المؤرخ

٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وكذلك بالمساهمات التي قدمتها كندا ولوكسمبورغ بالفعل إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة عملاً بالفقرة ٤٣ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، وبالتعهدات بتقديم تبرعات إليه التي أعلنت عنها اليابان والمملكة المتحدة. ويكرر ندءه إلى جميع شركاء الاتحاد الإفريقي للمشاركة في مؤتمر المانحين، والمساهمة في تمويل بعثة الدعم الدولية وتقديم كل ما يلزمها من دعم آخر لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال؛

١٣ - يشدد على ضرورة كفاءة حشد جميع الجهود الدولية من أجل تعزيز بعثة الدعم الدولية وتعبئة جميع الموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال، وتمهيد الطريق لاحتمال نشر عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو يتفق مع الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). ويحيط علماً بالبعثة التي سيوفد فيها فريق متكامل من إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٤ إلى ١٥ شباط/فبراير عام ٢٠١٤ لتمكين الأمين العام من إجراء التقييم المنصوص عليه في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، ومن القيام في أقرب وقت ممكن بتقديم توصيات إلى مجلس الأمن تتناول تحويل البعثة، عندما يحين الأوان، إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويشمل ذلك إجراء تقييم للتقدم المحرز في استيفاء الشروط اللازمة لنشر مثل هذه العملية. ويرحب بمشاركة المفوضية في إجراء هذا التقييم، ويتطلع إلى أن يتلقى في الموعد المحدد تقريراً تكملياً عن نتائج التقييم يساعده على إبداء رأيه بسرعة بشأن هذه المسألة؛

١٤ - يحث جميع الجهات الدولية الفاعلة المعنية على التشاور الوثيق مع المفوضية وبلدان المنطقة بشأن المبادرات التي اتخذتها من أجل كفاءة الاتساق اللازم بين الجهود الأفريقية المبذولة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز فعالية هذه الجهود. ويشدد في هذا الصدد، على ضرورة أن ينسق كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاري الفرنسية وقوة الاتحاد الأوروبي المقرر إنشاؤها جهوده على نحو وثيق مع الجهود التي تبذلها بعثة الدعم الدولية؛

١٥ - يحيط علماً بالقرار الذي اتخذته مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بإطلاق عملية عسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ضمن إطار السياسة المشتركة في مجالي الدفاع والأمن دعماً للبعثة، ويكرر الإعراب عن تقديره العميق للاتحاد الأوروبي للالتزام الذي يبديه بشأن تعزيز دعم القوة الأفريقية والجهود السياسية التي تبذلها بلدان المنطقة. ويحيط علماً أيضاً بإذن مجلس الأمن بهذه العملية، من

خلال القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويرحب بالمشاورات الجارية بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن المجالات التي يحتاج البعثة فيها إلى دعم وبشأن الطريقة التي يجب أن يتم بها تشكيل عملية الاتحاد الأوروبي لتمكينها من تقديم الدعم على نحو فعال لبعثة الدعم الدولية في إنجاز ولايتها، ويطلب إلى المفوضية أن تقدم تقارير دورية تتضمن آخر المعلومات بشأن هذه المسألة؛

١٦ - يرحب بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى في بروكسل، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويشدد على ضرورة التعجيل بوضع الالتزامات المقطوعة موضع التنفيذ. ويناشد المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة التي تؤوي لديها لاجئين من أفريقيا الوسطى؛

١٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.